

نموذج (IS-LM-BP) في ظل سعر الصرف الثابت

يتوازن هذا النموذج عندما تتوازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد وميزان المدفوعات في نفس الوقت، وبالتالي أي تغيير في أحد هذه الأسواق الثلاث سيؤثر على نقطة التوازن. وفي النموذج الاقتصادي المفتوح نميز بين حالتين:

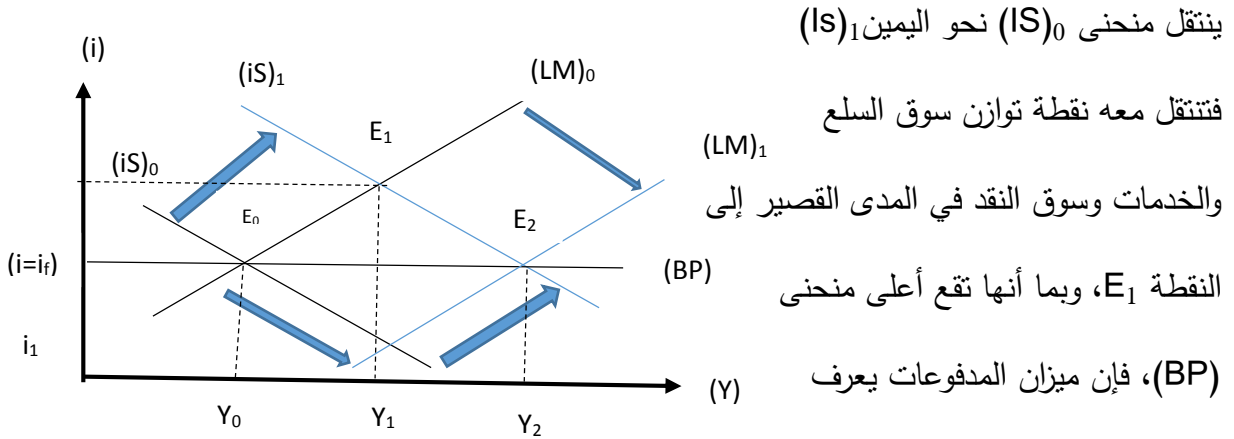
أولاً: أثر السياسة المالية في التوازن

تكون حركة رؤوس الأموال تامة عندما تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية متساوية ($i=i_f$)، وفي هذه الحالة يكون منحنى ميزان المدفوعات أفقي. وتؤثر السياسة المالية في النموذج من خلال حركة منحنى (IS)، والتي تتطلب انتقال منحنى (LM)، متأثراً بالسياسة النقدية التي تتبعها الحكومة، لإعادة النموذج إلى حالة التوازن من جديد. نميز بين حالتين:

1- أثر السياسة المالية في التوازن في حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال:

تؤثر السياسة المالية في منحنى هانس فينتنل يميناً أو شمالاً حسب طبيعة هذه السياسة (توسعية أو تقشفية)، فيتأثر النموذج الاقتصادي كلياً أو جزئياً، كما يلي:

مثلاً: في حالة السياسة المالية التوسعية - الشكل 01: أثر السياسة المالية التوسعية في التوازن

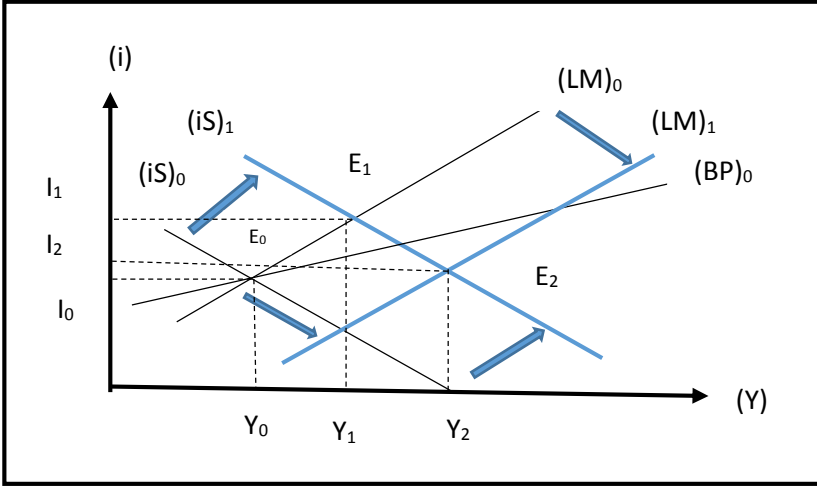


2- أثر السياسة المالية في التوازن في حالة الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

في هذه الحالة تختلف أسعار الفائدة المحلية عن تلك الأجنبية، وبالتالي يكون منحنى ميزان المدفوعات خط مائل، ونميز بين وضعيتين:

الوضعية الأولى: منحنى ميزان المدفوعات يقع أسفل منحنى (LM)، كما هو موضح في الشكل التالي:

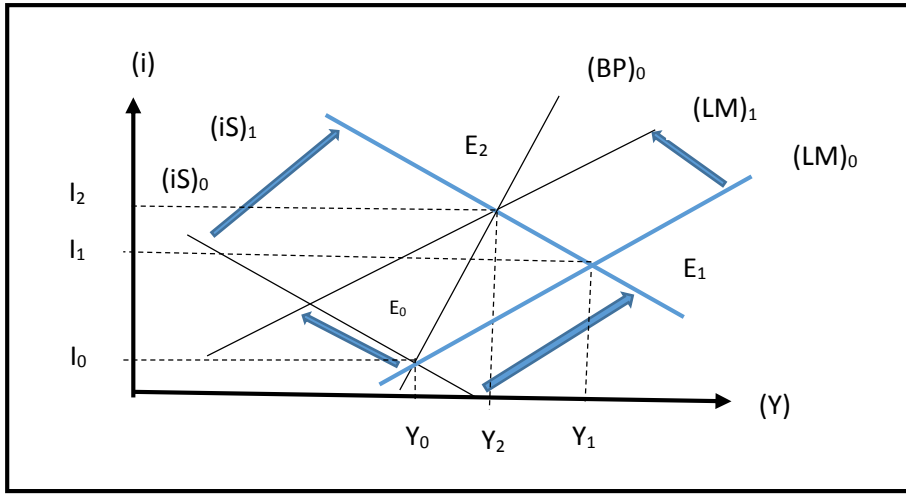
-الشكل 02: أثر السياسة المالية التوسعية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية غير متساوية، ويكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) أسفل من منحنى (LM)، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية، فإن منحنى (IS)₀ سينتقل نحو اليمين إلى (IS)₁، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، من (E₀) إلى (E₁)، فيرتفع الدخل الوطني من (Y₀) إلى (Y₁)، مقابل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية من (i₀) إلى (i₁)، وبما أن هذه النقطة تقع في الجهة العليا من منحنى (BP)، فهذا يعني حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وهذا يستوجب زيادة عرض النقود لإعادة التوازن، فينتقل منحنى (LM)₀ نحو اليمين ويستمر المنحنى في الانتقال، حتى يصل إلى (LM)₁، وذلك في المدى الطويل، حيث تتقاطع المنحنيين مع منحنى (BP)₀ عند النقطة (E₂)، التي توافق دخل وطني أكبر (Y₂)، مع سعر فائدة أكبر (i₂).

الوضعية الثانية: منحنى ميزان المدفوعات يقع أعلى منحنى (LM)، كما هو موضح في الشكل التالي:

-الشكل 03: أثر السياسة المالية التوسعية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية غير متساوية، ويكون منحنى ميزان المدفوعات $(BP)_0$ يقع أعلى منحنى (LM)، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية، فإن منحنى $(IS)_0$ سينتقل نحو اليمين إلى $(IS)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، من (E_0) إلى (E_1) ، فيرتفع الدخل الوطني من (Y_0) إلى (Y_1) ، مقابل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية من (i_0) إلى (i_1) ، وبما أن هذه النقطة تقع في الجهة السفلى من منحنى $(BP)_0$ ، فهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يستوجب خفض عرض النقود لإعادة التوازن، فينتقل منحنى $(LM)_0$ نحو اليسار ويستمر المنحنى في الانتقال، حتى يصل إلى $(LM)_1$ ، وذلك في المدى الطويل، حيث يتقاطع المنحنيين $(LM)_1$ و $(IS)_1$ مع منحنى $(BP)_0$ عند النقطة (E_2) ، التي توافق دخل وطني (Y_2) ، وهو أكبر من (Y_0) وأقل من (Y_1) . بينما سعر الفائدة (i_2) يكون أكبر من المستويين السابقين.

ثانياً: أثر السياسة النقدية في التوازن

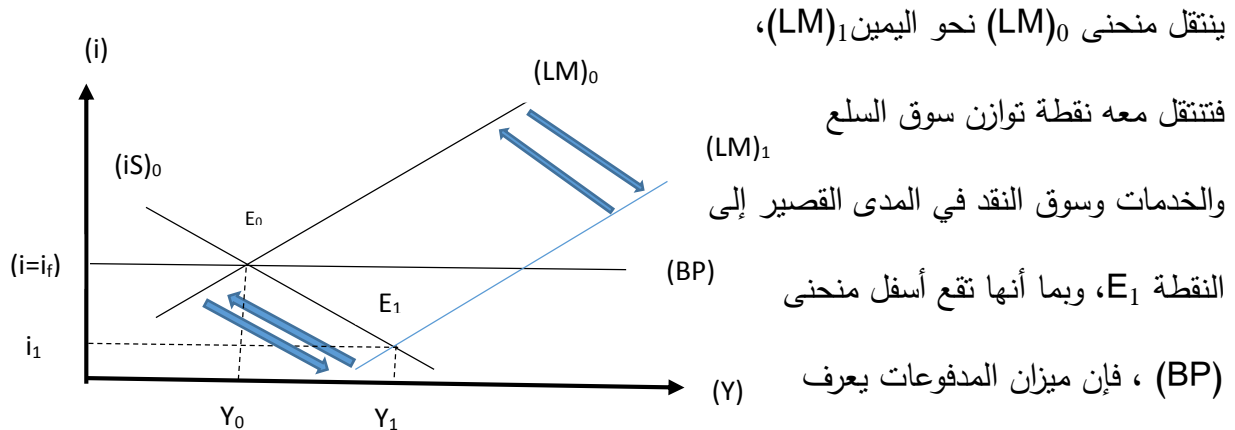
تتعلق السياسة النقدية بتغيرات عرض النقود من خلال أدواتها الثلاث (معدل الاحتياطي القانوني، سعر الخصم وعمليات السوق المفتوح). ونميز بين حالتين كذلك:

1- أثر السياسة النقدية في التوازن في حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال:

يكون منحنى ميزان المدفوعات في هذه الحالة خط مستقيم أفقي، بسبب تساوي أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، تؤثر السياسة النقدية في منحنى هيكل (LM)، فينتقل يميناً أو شمالاً حسب طبيعة هذه السياسة (توسعية أو انكماشية)، فتتغير معه نقطة التوازن في المدى القصير

والطويل، أي تتأثر معه أسعار الصرف، حسب حالة ميزان المدفوعات، مما يستوجب تدخل الدولة لضمان استقرار أسعار الصرف عند مستوى محدد. هذا ما يوضحه الشكل التالي:

مثلاً: في حالة السياسة النقدية التوسعية -الشكل 04: أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن



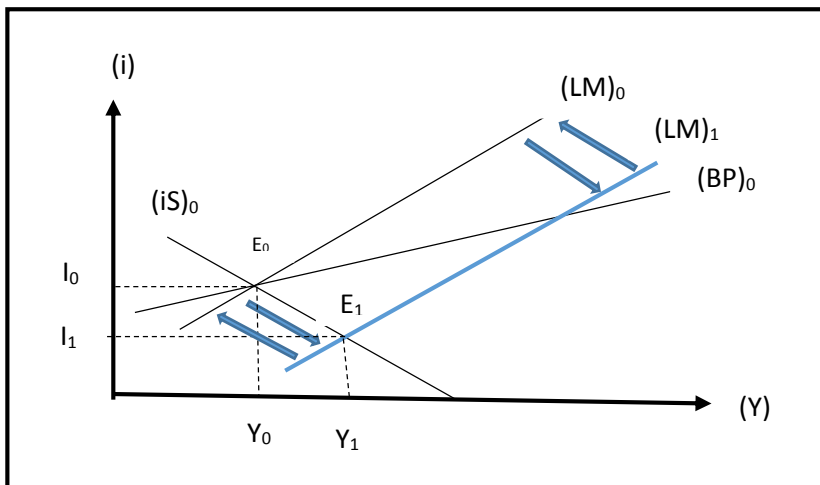
حالة عجز، بسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلى (i_2) مقارنة بوضع التوازن، فتتدخل الحكومة من خلال سياستها النقدية لتعديل ميزان المدفوعات وإعادة سعر الصرف إلى حالته الابتدائية، فنقوم بخفض عرض النقود من أجل رفع أسعار الفائدة وإعادة التوازن إلى حالتها الابتدائية، فيراجع منحنى $(LM)_1$ إلى الخلف حتى يصل إلى $(LM)_0$ ، فتعود معه نقطة التوازن العام في المدى الطويل إلى E_0 ، أين تتقاطع المنحنيات الثلاثة من جديد عند مستوى الوضع الابتدائي.

2- أثر السياسة النقدية في التوازن في حالة الحركة غير التامة لرؤوس الأموال:

في هذه الحالة تختلف أسعار الفائدة المحلية عن تلك الأجنبية، وبالتالي يكون منحنى ميزان المدفوعات خط مائل، ونميز بين وضعيتين:

الوضعية الأولى: منحنى ميزان المدفوعات يقع أسفل منحنى (LM) ، كما هو موضح في الشكل التالي:

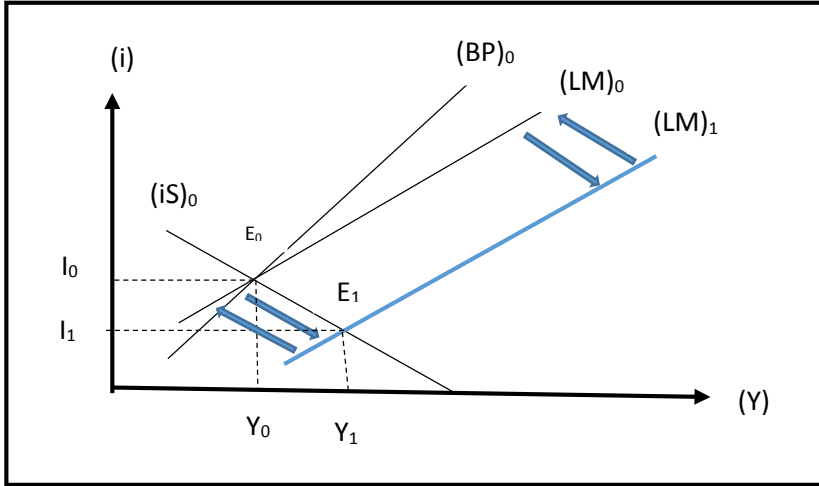
-الشكل 05: أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



في هذه الحالة تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية غير متساوية، ويكون منحني ميزان المدفوعات (BP) أسفل من منحنى $(LM)_0$ ، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة نقدية توسعية، فإن منحنى $(LM)_0$ سينتقل نحو اليمين إلى $(LM)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير في نفس الإتجاه، من (E_0) إلى (E_1) ، فيرتفع الدخل الوطني من (Y_0) إلى (Y_1) ، مقابل انخفاض أسعار الفائدة المحلية من (i_0) إلى (i_1) ، وبما أن هذه النقطة تقع في الجهة السفلى من منحنى (BP)، فهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يستوجب خفض عرض النقود لإعادة التوازن، فيتراجع منحنى $(LM)_1$ نحو الخلف ويستمر المنحنى في الانتقال، حتى يصل إلى $(LM)_0$ ، وذلك في المدى الطويل، حيث يتقاطع مع منحنى (BP) ومنحنى $(IS)_0$ عند النقطة (E_0) ، التي تمثل الوضع التوازني الابتدائي.

الوضعية الثانية: منحنى ميزان المدفوعات يقع أعلى من منحنى (LM) ، كما هو موضح في الشكل التالي:

-الشكل 06: أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



في هذه الحالة يكون منحنى ميزان المدفوعات (BP) أعلى من منحنى $(LM)_0$ ، وبالتالي في حالة اتباع الحكومة لسياسة نقدية توسعية، فإن منحنى $(LM)_0$ سينتقل نحو اليمين إلى $(LM)_1$ ، وتنتقل معه نقطة توازن سوق السلع وسوق النقد في المدى القصير، من (E_0) إلى (E_1) ، فيرتفع الدخل الوطني من (Y_0) إلى (Y_1) ، مقابل انخفاض أسعار الفائدة المحلية من (i_0) إلى (i_1) ، وبما أن هذه النقطة تقع في الجهة السفلى من منحنى (BP)، فهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يستوجب خفض عرض النقود لإعادة سعر الصرف إلى مستواه الابتدائي، فيتراجع منحنى $(LM)_1$ نحو الخلف ويستمر المنحنى في

التراجع، حتى يعود إلى $(LM)_0$ ، وذلك في المدى الطويل، حيث يتقاطع مع منحنى (BP) ومنحنى $(IS)_0$ عند النقطة (E_0) ، التي تمثل الوضع التوازني الابتدائي.

ملاحظة:

- من خلال الشكلين (05) و(06) يتبين لنا أنه في الحالتين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات في المدى القصير، سواء كان منحنى (BP) أكثر ميلاً من منحنى (LM) ، أو العكس.
- في حالة سعر الصرف الثابت فإنه سواء في حالة اتباع سياسة مالية أو سياسة نقدية، فإن إعادة الوضع إلى التوازن من جديد يكون عن طريق السياسة النقدية، أي تحرك منحنى (LM) بينما يحافظ منحنى (IS) ومنحنى (BP) على استقرارهما. وهذا عكس ما يحدث في حالة نظام سعر الصرف المرن المبين في المحور الموالي.